

ملخص

مسيرة علم القواعد الفقهية

عبد الحميد شيخ طاهر الصومالي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد :

فهذا مدخل موجز عن مسيرة " علم القواعد الفقهية " ، وأصله مقدمات ألقيتها في مجالس تدريسية للقواعد الفقهية ، فاستحسنتُ نشره ؛ روما لإراحة المدرّسين عن وعثاء إعداد المداخل ، وإغناءً للقارئ عن مقاساة تلخيص المسائل ، وإعانةً لمن هو عن اطلاع البحوث المستفيضة مائل .

وقد اعتصرته من كتاب " القواعد الفقهية " لـ د. يعقوب الباحسين رحمه الله رحمة واسعة .

فمن رام توثيقاً وعزواً ، واستكثار أمثلة ، واستيعاباً أكثر ، فدونه الأصل ، ففي جوفه الفصل .

وخارطة المدخل ترسم بمسارات سبعة تتخللها محطات عدة .

المسار الأول : بيان معنى القواعد الفقهية والمصطلحات ذات العلاقة

تعريف القواعد الفقهية باعتبارها مركبا وصفيا : القاعدة لغة : تفيد معنى الاستقرار والثبات ، واصطلاحا : قضية كلية .

الفقهية : نسبة إلى الفقه ، وهو لغة : الفهم ، واصطلاحا : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية .

تعريف القواعد الفقهية باعتبارها لقباً على قواعد معينة : قضية كلية فقهية تنطبق على جزئيات كثيرة من أبواب متعددة .

تعريف علم القواعد الفقهية : هو العلم الذي يبحث فيه عن القضايا الفقهية الكلية التي جزئياتها من أبواب متعددة ، من حيث معناها وما له صلة به ، ومن حيث بيان أركانها وشروطها ، ومصدرها وحجيتها ، ونشأتها وتطورها ، وما تنطبق عليه من الجزئيات وما يستثنى منها .

المصطلحات ذات العلاقة :

هناك مصطلحات لها علاقة بالقواعد الفقهية ، فمن تلك المصطلحات :

الضوابط الفقهية : وهي جمع ضابط ، والضبط في اللغة يطلق على لزوم الشيء وحبسه ، وعلى حفظه وإحكامه .

والضابط اصطلاحا : ما انتظم صوراً متشابهة في موضوع واحد

مثال : "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب" ، و " لا تصح الوصية بكل المال إلا في صور " .

وللضابط إطلاقات أخرى عند العلماء ، منها :

إطلاق الضابط على تعريف الشيء ، وعلى المقياس الذي يكون علامة على تحقق معنى من المعاني ، وعلى تقاسيم الشيء ، وعلى أحكام فقهية عادية .
فالضابط يجمع فروعاً من باب واحد ، ولكن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى ، وقد يتجاوز بعضهم فيطلق الضابط على القاعدة .

المدارك والمآخذ :

المدرك ما عم صوراً وكان المقصود من ذكره المشترك الذي اشتركت به الصور .
وفي المصباح المنير : أن مدارك الشرع مواضع طلب الأحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع
والمآخذ جمع مأخذ ، وهو - هنا - موضع الآخذ ، واستعمالات العلماء تدل على أنه مرادف للمدرك .

وقد تساهل بعض العلماء فأدخل المدارك والمآخذ في القواعد ، وليست منها .

الأصول :

الأصول: جمع أصل وهو أسفل الشيء .

ويطلقون الأصل على معان منها : الدليل ، والقاعدة ، والراجع ، والمستصحب ،
والغالب في الشرع ، والصورة المقيس عليها .
وعلى هذا فالأصل أعم من معنى القاعدة .

الكليات :

الكليات لغة : جمع كلية نسبة إلى كلمة " كل " ، وفي الاصطلاح لا يراد بها المعنى المنطقي الذي هو " ما لا يمنع تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه " بل المراد بها - هنا - : " المحكوم فيها على جميع أفراد موضوعها .

والفهاء يعبرون عن كثير من الجزئيات بصيغة " من " وهي تفيد معنى الكلية ، وإن لم يتصدروا بها كلمة " كل " .

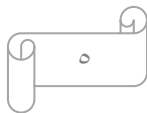
ويمكن القول : إن بين القاعدة والكلية عموما وخصوصا وجهيا ، فيجتمعان في القاعدة المصدرة بـ " كل " وتنفرد القاعدة فيما كان معنى واسعا وشاملا لم تصدره " كل " ، وينفرد الكلي في تفاصيل المعنى أو جزئياتها وما صدقاتها ، إذا صدرت بكلمة " كل " .

التقاسيم :

التقاسيم : جمع تقسيم وهو معروف ، واصطلاحا يطلق التقسيم على : تحليل ما يصدق عليه اسم الكلي بحيث يمكن أن نميز بعض أجزائه عن بعض .
ومن العلماء من أدخل في القواعد تقاسيم فروعية ، ولا علاقة بينها وبين القواعد .

الأشباه والنظائر :

الأشباه جمع شبيه ، وشبه الشيء مثله ، واصطلاحا : هي الفروع الفقهية التي أشبه بعضها بعضا في حكمه .



والنظائر جمع نظير ، ونظير الشيء مثله ، وهي في الدلالة اللغوية كالأشباه ، وفي الاصطلاح يفسرون النظائر بما كان فيها أدنى شبه .

وعلى هذا فإن النظائر هي أشباه أيضا ، ولكن قد يكون فيها من الأوصاف ما يمنع من إلحاقها بما يشبهها في الحكم .

والعلاقة بين الأشباه والنظائر وبين القواعد هي : أن القواعد تمثل الرابط والجامع بين الأمور المتشابهة ، والأشباه والنظائر تمثل الفروع الجزئية التي تنطبق عليها القاعدة .

فمن نظر إلى المعنى الجامع والرابط بين الفروع اتجه إلى إطلاق " القواعد " ، ومن نظر إلى الفروع الجزئية اتجه إلى إطلاق " الأشباه والنظائر " .

تنبيه : إن كثيرا من مصنفي القواعد الفقهية لم يلتزموا المعنى الاصطلاحي الذي ذكره للقاعدة الفقهية ، بل توسعوا في ذلك ، فأطلقوا " القاعدة " على عدة معان ، منها : إطلاق القاعدة على ما هو ضابط في المصطلح ، وعلى تعريف الشيء ، وعلى التقسيمات ، وعلى ما هو أشبه بالتقسيمات كالأسباب والشروط والأركان وغيرها ، وعلى عناوين المسائل الفقهية .

المسار الثاني : بعض المبادئ المتعلقة بالقواعد الفقهية

موضوعها ومباحثها :

ليبان موضوع العلم أهمية عظمى عند أهل العلم ، إذ إن العلوم إنما تتمايز بموضوعاتها .

وموضوع كل علم هو : ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية ، كبدن الإنسان لعلم الطب ، فإنه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض ، وكالكلمة لعلم النحو ، فإنه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء . وعلى هذا فموضوع علم القواعد الفقهية هو : القضايا الفقهية الكلية من حيث دلالتها على حكم الفروع الفقهية المتشابهة المنضبطة بها ، والفروع الداخلية في تلك القضايا ، وما استثني منها لأسباب خاصة .

مباحثها ومسائلها :

مباحث هذا العلم ومسائله : هي الأحوال العارضة لموضوعه ، فيبحث عن الأحوال العارضة للقواعد ، من حيث ضبطها للفروع الفقهية ، وللفروع الفقهية من حيث اندراجها تحت نطاق القاعدة أو انفلاتها عنها ، والاستفادة منها في التعرف على أحكام الفروع المجهولة الحكم .

العلوم التي استمدت منها :

إن المصادر التي استمدت منها هذا العلم مادته متعددة ، منها :

٢- آثار الصحابة والتابعين

٣- أقوال بعض الأئمة المجتهدين

٤- الفروع الفقهية

٥- اللغة العربية

وسيرد حديث مفصل عن هذه المصادر ، وبعض نماذج توضح المرام منها .

فائدتها وأهميتها :

إن للقواعد الفقهية ثمرات عديدة وفوائد كثيرة ، منها :

• أنها تضبط الفروع المنتشرة وتنظمها في سلك واحد ، كما قال ابن رجب :

" تنظم له منشور المسائل في سلك واحد ، وتقيد له الشوارد ، وتقرب عليه كل متباعد "

• أن ضبط القواعد يسهل حفظ الفروع ، ويغني عن حفظ أكثر الجزئيات ،

وهذا ما صرحه القرافي في قوله : " ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن

حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات "

• إن فهم هذه القواعد وحفظها يعين الفقيه على درك مناهج الفتوى ،

ويطلعه على حقائق الفقه ومآخذه ، فهي حقا كما قال السيوطي : " إن فن

الأشباه والنظائر فن عظيم ، به يطلع على حقائق الفقه ، ومداركه ومآخذه

، وأسراره ، ويتمهر في فهمه واستحضاره ، ويقتدر على الإلحاق والتخريج

، ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة ، والحوادث والوقائع التي

لا تنقضي على ممر الزمان . "

- إن تخريج الفروع استنادا إلى القواعد الكلية يجنب الفقيه من التناقض الذي قد يترتب على التخريج من المناسبات الجزئية ، وقد نقل التاج السبكي عن والده قوله : " وكم من آخر مستكثر في الفروع ومداركها ، قد أفرغ جمام ذهنه فيها ، غفل عن قاعدة كلية ، فتخبطت عليه تلك المدارك وصار حيران ، ومن وفقه الله بمزيد من العناية جمع بين الأمرين فيرى الأمر رأي العين " .
- أنها تساعد على إدراك مقاصد الشريعة .

أنواع القواعد الفقهية وتقسيماها:

تختلف أنواع القواعد تبعا للحيثية التي منها ينظر إليها .

أولا : أنواع القواعد من حيث اتساعها وشمولها ، وبهذا الاعتبار تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : القواعد المشتملة على مسائل كثيرة ، ومن أبواب متعددة ، وهي نوعان :

أ- القواعد المشتملة على جميع الأبواب تقريبا ، والتي قالوا عنها : إن الفقه مبني عليها ، وهي القواعد الخمس الكبرى .

ب- القواعد الشاملة لأبواب كثيرة ، ولا تختص باب معين ، ولكنها أقل شمولاً من القواعد الخمس الكبرى ، وذكر منها السيوطي أربعين قاعدة .

القسم الثاني : القواعد المشتملة على مسائل متعلقة بأبواب محدودة أو معينة من أبواب الفقه ، وهي بمعنى الضابط على الاصطلاح السالف الذكر ، ومن أمثلتها:

١ - كل ميتة نجسة إلا السمك والجراد

٢ - كل مكروه في الصلاة يسقط فضيلتها

ثانيا : أنواعها من حيث الاتفاق والاختلاف ، وبهذا الاعتبار فهي على قسمين :

القسم الأول : القواعد أو الضوابط المتفق عليها ، وهي نوعان :

أ- القواعد أو الضوابط المتفق عليها بين جميع المذاهب الفقهية ، وهي

القواعد الخمس الكبرى .

ب- القواعد أو الضوابط المتفق عليه بين أكثر المذاهب ، كالقواعد التسع عشرة

التي ذكرها ابن نجيم منتخبا من الأربعين التي ذكرها السيوطي .

القسم الثاني : القواعد أو الضوابط المختلف فيها ، وهي نوعان :

أ- القواعد أو الضوابط المختلف فيها بين المذاهب الفقهية ، وهي ما بقي من

الأربعين السيوطية (عدا التسع عشرة التي اختارها ابن نجيم) .

ب- القواعد أو الضوابط المختلف فيها بين علماء مذهب معين ، والغالب

ورودها بضيغة الاستفهام ، مثل : " هل العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها ؟

" الجمعة ظهر مقصورة أو صلاة على حياها ؟ " .

ثالثا : أنواعها من حيث الاستقلال والتبعية ، وبهذا الاعتبار فهي على قسمين :

القسم الأول : القواعد المستقلة أو الأصلية ، وهي التي لم تكن قيда أو شرطا في

قاعدة أخرى ، ولا متفرعة عن غيرها ، مثل : القواعد الكبرى ، و " إعمال الكلام

أولى من إهماله ، و " الخراج بالضمان "

القسم الثاني : القواعد التابعة ، وليس المقصود بالتبعية عدم استقلالها في المعنى ، وإنما المقصود أنها تخدم غيرها من القواعد ، وذلك من جهتين :

أ- أن تكون متفرعة من قاعدة أكبر منها ، والقصد بالتفرع أنها تمثل جانبا من جوانب القاعدة ، أو تطبيقا لها في مجالات معينة ، مثل : " الأصل براءة الذمة ، الأصل في المياه الطهارة " وغيرها ، فإن هذه الأصول تابعة لقاعدة " اليقين لا يزول بالشك " .

ب- أن تكون قيدا أو شرطا في غيرها ، أو استثناء منها ، مثل : " الضرورة تقدر بقدرها " فهذه القاعدة قيد أو شرط في قاعدة " الضرر يزال " ، ومثل : " لا عبرة بالعرف الطارئ " فهي كذلك بالنسبة لقاعدة " العادة محكمة " .

رابعا : أنواعها من حيث مصادرها ، وبهذه الحثيثة فهي على قسمين :

القسم الأول : القواعد المنصوصة ، وهي التي جاءت بنص شرعي ، مثل : " الخراج بالضمان " و " لا ثواب إلا بنية " .

القسم الثاني : القواعد المستنبطة ، وهي التي خرّجها العلماء من استقراء الأحكام الجزئية ، مثل : " كل موضع افتقر إلى نية الفرضية افتقر إلى تعيينها إلا التيمم للفرض في الأصح " .

المسار الثالث : بيان الفرق بين القواعد الفقهية وبعض العلوم المشابهة

الفرق بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية :

يذكر العلماء عدة فروق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية ، وفي هذه

العجالة نقتصر منها على ثلاثة :

- ١ - أن قواعد أصول الفقه هي الوسائل التي يتوصل بها المجتهد إلى التعرف على الأحكام الشرعية ، أما قواعد الفقه فهي الضوابط الكلية للفقه الذي توصل إليه المجتهد بتوظيفه القواعد الأصولية (قواعد الفقه وعاء للثمرة المجنية من أصول الفقه)
- ٢ - أن قواعد أصول الفقه متقدمة في وجودها الذهني والواقعي على القواعد الفقهية ، بل إنها متقدمة على الفروع نفسها التي كانت القواعد الفقهية لضبطها وجمع شتاتها .
- ٣ - أن القاعدة الأصولية يستخرج منها حكم الجزئيات بالواسطة لا المباشرة ، أما القاعدة الفقهية فيستخرج منها حكم الجزئيات الفقهية مباشرة .

مثال : فالقاعدة الأصولية " الأمر للوجوب " تفيد وجوب الصلاة ولكن بواسطة

الدليل الذي هو قوله تعالى : " وأقيموا الصلاة " ، والقاعدة الفقهية " الأمور

بمقاصدها " تفيد وجوب النية مباشرة وبلا واسطة .

الفرق بين القواعد الفقهية والنظريات الفقهية :

قبل سرد الفروق ينبغي توضيح معنى " النظريات " بوجه عام ، والنظريات عند رجال القانون بوجه خاص .

من معاني مادة " نظر " : الإبصار ، وقد أطلق المناطقة والنظار من المسلمين " النظري " على ما احتاج إلى التفكير والتأمل ، وهو عندهم يقابل " الضروري " أو " البديهي " .

فيبدو من إطلاق " النظرية " بوجه عام : أنهم يقصدون بها مجموعة من الآراء التي تفسر بها بعض الوقائع .

والنظرية الفقهية هي : المفهوم العام الذي يؤلف نظاما حقوقيا موضوعيا تنطوي تحته جزئيات موزعة في أبواب الفقه المختلفة ، كنظرية الحق ، ونظرية الملكية . فالنظريات الفقهية من الأمور المستحدثة التي اقتضتها حاجة الدراسين للفقه الإسلامي في كليات الحقوق والقانون ، الآخذة في مناهجها بطريق الحضارة الغربية .

فالنظريات ليست هي القواعد بل هي مختلفة عنها ، لكن قد يكون بينهما نقاط تشابه في بعض الأوجه ، وفي بيان هذا يقال :

- إن النظريات أوسع نطاقا من القواعد ، ويمكن أن تدخل القواعد في إطار النظريات وتخدمها .

- من النظريات ما يتناول موضوعا خاصا ، ولكنه منتشر بين طائفة من المعلومات الموثقة في أبواب مختلفة من كتب الفقه

الفرق بين القواعد الفقهية والقواعد القانونية :

ليان الفرق بين القاعدة القانونية والقاعدة الفقهية لا بد من معرفة معنى القاعدة القانونية .

فالقاعدة القانونية هي : الوحدة التي يتكون منها القانون ؛ لأن القانون مجموعة من القواعد التي يطلق على كل منها "القاعدة" ، وعرفها بعضهم بأنها : القاعدة التي تنظم الروابط الاجتماعية ، والتي تقسر الدولة الناس على اتباعها ، ولو بالقوة عند الاقتضاء .

وبعد تصور معنى القاعدة القانونية نقول : إن بينها عدة فروق منها :

- أن حقيقة القاعدة الفقهية تختلف عن حقيقة القاعدة القانونية ، وذلك أن القاعدة القانونية نوع من أحكام جزئيات الوقائع ، بينما القاعدة الفقهية رابطة تمثل الأطر العامة التي تجمع أحكام جزئيات منتشرة .
- أنها تختلفان من حيث المصدر أو نوع الجزاء ، أو الاشتغال ، أو مبنى الأحكام ، وذلك أن مصدر القاعدة الفقهية سماوي ، ونوع جزائها دنيوي وأخروي ، وتشتمل على الأحكام التكليفية وتمتد موضوعاتها إلى الجانب العقدي والأخلاقي والشخصي ، وكل ذلك بخلاف القاعدة القانونية التي مصدرها السلطة الحاكمة ، ولا ينبني عليها إلا الجزاء الدنيوي ، ولا

تتضمن على الأحكام التكليفية ؛ لأن القواعد القانونية قواعد سلبية فقط ،
ولا تتضمن على جميع مرافق الحياة بل تقتصر على جانب محدود .

المسار الرابع : مقومات القاعدة الفقهية

إن القواعد الفقهية شأنها شأن القواعد في مختلف العلوم ، لها مقومات لا تتحقق إلا بها ، منها ما هي أركان ، ومنها ما هي شروط .

أركان القاعدة الفقهية :

للقاعدة ركنان : موضوع (محكوم عليه) ، ومحمول (الحكم) .

الركن الأول : الموضوع ، وهو الذي يحمل عليه الحكم ، وقيل إنه سمي موضوعا ليحمل عليه الثاني ، أو ليحكم عليه بشيء .

مثال : المشقة تجلب التيسير ، الضرر يزال ، اليقين لا يزول بالشك ، ف "الموضوع" في هذه القواعد هو "المشقة" و "الضرر" و "اليقين" .

الركن الثاني : الحكم ، وهو المعبر عنه بالمحمول أو المحكوم به ، وهو ما حمل على الموضوع ، أو أخبر به عنه ، أو نسب ، أو أسند إليه ، وبوساطته ثبت أو نفي وصفا أو صفات عن الموضوع ، ولا بد أن يكون ذلك الوصف بيانا لحكم شرعي ، أو لما له صلة بالحكم الشرعي كإثبات التيسير للمشقة ، والإزالة للضرر ، ونفي إزالة الشك لليقين .

وقد يقع المحمول اسما ، مثل : "العادة محكمة" و "التابع تابع" ، وقد يقع فعلا ،

مثل : "الضرر يزال" و "والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد"

شروط القاعدة الفقهية :

بعد ذكر ركني القاعدة نذكر هنا ما لا بد منه من الشروط لتحقيق كل من الركنين .

شروط الموضوع :

أولاً : التجريد ، والمقصود به أن تكون القاعدة مبينة لأحكام أفعال الأشخاص بصفاتهم لا بأعيانهم ، فلا تتناول واقعة بعينها ، ولا شخصا لذاته ، فإن قاعدة " الضرر يزال " لا تعني ضررا معينا في واقعة خاصة ، بل كل ضرر تنطبق عليه صفات الضرر الذي أمر الشارع بإزالته ، كما أنه لا يتناول شخصا معينا .

ثانيا : العموم ، والمراد من العموم أن موضوع القضية لا بد من أن يتناول جميع أفراد الذين ينطبق عليهم معناه ، وعموم الموضوع مرتب على التجريد .

شروط المحمول (الحكم) :

أولاً : أن يكون حكما شرعيا

وهذا شرط تستدعيه طبيعة القاعدة الفقهية ؛ لأنها قضية كلية شرعية عملية ، ويغلب في صيغ القواعد أن تحدد في محمولها الجواز أو عدمه ، دون تفصيل لنوع الحكم تكليفيا كان أو وضعيا .

ثانيا : أن يكون حكما ثابتا غير متردد فيه .

وذلك لأن التردد يفقد القاعدة قيمتها ، ويزيل عنها هيبة الامتثال ، ويجردها عن طبيعة أنها حكم ، أما القواعد التي وردت بصيغة الاستفهام ، مثل "الإقالة هل هي فسخ أو بيع؟"

ونحوها ، فإنها تمثل ما اختلف فيه العلماء ، ولا تعد من القواعد بصيغتها تلك ، ولكن الصيغة تمثل قاعدتين ، فقولهم : "الإقالة هل هي فسخ أو بيع؟" يعني كل إقالة فسخ عند قوم ، وكل إقالة بيع عند آخرين .

شروط تطبيق القاعدة الفقهية :

إن القواعد الفقهية شأنها شأن القواعد الاستقرائية الأخرى لا تكون صادقة من دون قيد ولا شرط .

فهذه بعض الشروط التي لا بد منها لتطبيق القاعدة الفقهية :

١ - أن تتوفر في الوقائع الشروط الخاصة التي لا بد منها لانطباق القاعدة عليها .

فمثلا إن قاعدة " المشقة تجلب التيسير " لا تطبق إلا بعد تحقق ضوابط مفصلة في كتب هذا الفن ، وعلى هذا يقاس القواعد الأخرى .

٢ - ألا يعارضها ما هو أقوى منها أو مثلها ، سواء كان دليلا فرعيا خاصا معتادا به ، أو قاعدة فقهية أخرى متفقا عليها ، فمثلا إن قاعدة " الأصل في الميتات التحريم " لا تنطبق على السمك والجراد ؛ لوجود الدليل الخاص في هذه المسألة .

٣ - أن تكون الواقعة المطلوب تطبيق القاعدة عليها خالية من الحكم الشرعي الثابت بالنص أو الإجماع ، وإلا فإن توافق مفاد القاعدة والنص أو الإجماع فتعدد أدلة على مسألة واحدة ، ولا مانع ، فإن

تخالف فالنص والإجماع ، هذا إذا كانت القاعدة ثابتة بطريق الاستقراء المفيد للظن ، أما إن ثبتت بنص فيلجأ إلى قواعد تعارض النصوص .
وهناك طائفة من العلماء اشترطوا كون القاعدة الفقهية قضية كلية حملية موجبة ، وهذا يستدعي استبعاد القضية الجزئية ، والقضية الحملية السالبة ، والقضية الشرطية الكلية من مجال القواعد .

أما استبعاد القضايا الجزئية فأمر تقتضيه طبيعة القاعدة لكونها قضية كلية ، وأما القضيتان الأخرى فللعلماء فيهما آراء مختلفة ، ولكن واقع القضايا الفقهية ينفي اشتراط ذلك ، فهناك طائفة من القواعد الفقهية ، نحو " لا ضرر ولا ضرار " و " لا ينسب إلى ساكت قول " هي من القضايا السالبة الكلية ، وكذلك توجد قواعد أخرى هي قضايا شرطية ، مثل : " إذا ضاق الأمر اتسع " و " إذا زال المانع عاد الممنوع " .

وهناك من اشترط صياغة القاعدة بعبارة موجزة ، ولكن هناك قواعد كثيرة لا يتحقق فيها هذا الأمر ، فالأساس في القاعدة هو نوع القضية لا كمية الكلمات ، ووجازة الصياغة من المحسنات وليست من الشروط .

ونبه الدكتور يعقوب رحمه الله على نوع القضية الذي تدخل في ضمنه القاعدة الفقهية ، وتوصل إلى أن القواعد الفقهية من القضايا التركيبية وليست من القضايا التحليلية .

فالقضية التحليلية قضية لا تنبأ بشيء جديد عن الموضوع ، نحو : البر هو القمح ، أو كل بر قمح ، أما القضية التركيبية فهي قضية إخبارية تضيف إلى معلوماتنا

شيئاً جديد عن الموضوع ، نحو: الخشب يطفو على الماء ، أو كل خشب يطفو على الماء .

ولكن إذا أدرجت التعريفات وما أشبهها في القواعد كما فعل بعض العلماء فعندها يمكن وجود قواعد فقهية هي قضايا تحليلية ، مثل : " الحالف كل من توجهت عليه دعوى صحيحة "

المسار الخامس : مصادر تكوين القاعدة الفقهية

ليست القواعد الفقهية وليدة مصدر واحد ، ولا نتيجة استدلال معين ، فبعض القواعد من منصوصات الشارع ، وبعضها توصل إليه بطرق الاستدلال والاستنباط المتنوعة ، وعلى نوع الطريق الذي أخذت منه القاعدة تتوقف قوتها ، وفيما يأتي ذكر لأهم مصادر تكوين القواعد الفقهية :

١. نصوص الشارع

النصوص الشرعية أقوى مصادر القواعد الفقهية ، وأرسخها ، كما أن القواعد المستندة إليها هي أقوى أنواع القواعد ، وأرجحها في الاستدلال .

• النصوص الشرعية التي هي نصوص قواعد فقهية

فالقواعد التي من هذا القبيل ترد أحيانا على صيغة النص الشرعي دون تغيير ، أو بتغيير يسير ، فهناك مثالين لهذا النوع من القواعد .

- قاعدة "الخراج بالضمان" ، فبنص هذه القاعدة ورد حديث رواه أحمد وأبو داود وغيرهما .

- قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" فهذه القاعدة نص حديث ثبت عنه صلى الله عليه وسلم

• النصوص الدالة على القواعد الفقهية بطريق الاجتهاد

فالمراد من ذلك القواعد الفقهية التي استخرجها الفقهاء عن طريق الاجتهاد في النصوص الشرعية ، وهذا الاجتهاد اتخذ طريقين : أولهما : الاستنباط عن طريق

التعليل والقياس والاستدلال بطرقه المتنوعة ، وثانيهما : استقراء النصوص الشرعية ، وإدراك المعاني المشتركة بين طائفة منها في مسألة عامة أو خاصة ، وفيما يلي توضيح للطريقتين .

○ النصوص الدالة على القواعد بطريق الاستنباط والتعليل

والنصوص في هذا المجال كثيرة جدا ، ونكتفي بذكر مثالين يوضحان المقصود .

- قاعدة "الحريم له حكم ما هو حريم له" ، ذكر العلماء أن أصل القاعدة

قوله صلى الله عليه وسلم : " إن الحلال بين وإن الحرام بين . . . " .

- قاعدة "الفرض أفضل من النفل" بنيت على عدة أحاديث منها : قوله

صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه " وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب

إليّ مما افترضت عليه " .

○ النصوص الدالة على القواعد بطريق الاستقراء

يعد الاستقراء الناقص - الذي هو عملية تتبع لأكثر الجزئيات المتشابهة ؛ لإدراك

ما بينهما من علاقة - من أهم الأسس في تكوين القواعد الفقهية ، بل القواعد

بوجه عام ، فهو عملية استدلال بأشياء جزئية على كل الأشياء الشبيهة بتلك

الأشياء الجزئية .

وتوضيحا لذلك نقول : إن قاعدة " المشقة تجلب التيسير " من القواعد الكبرى ،

وأساس اعتبارها نصوص الشارع الكثيرة الدالة على رفع الحرج وإرادة اليسر

والتخفيف ، والترخيصات الشرعية المبنية على المشقة ، كإفطار الصائم لعذر

وكقصر الصلاة ، وإباحة الميتة للمضطر ، ونحو ذلك من الرخص .

٢. نصوص العلماء والأقوال المخرجة لهم

فنصوص العلماء من مصادر تكوين القواعد الفقهية ، سواء كانوا من الصحابة والتابعين ، أو من العلماء المجتهدين المعروفين .

ومن تلك النصوص ما كان على هيئة قواعد أو ضوابط أو أصول حتى استقر في كتب القواعد ، ومنها ما حسن وشذب لفظه ، ومنها ما كان أحكاما فقهية لوقائع جزئية أفاد منها الأتباع ومن جاء بعدهم من أهل العلم ، ورتبوها وتلمسوا ما بينها من روابط ، وما فيها من علل ومقاصد ، فخرجوا منها العدد الكثير من القواعد والضوابط والأصول .

ومن تلك النصوص هذه النماذج التالية : قال الإمام مالك : " كل ما لا يفسد الثوب لا يفسد الماء " وقال الشافعي : " لا ينسب إلى ساكت قول " وقال الإمام أحمد : " كل ما جاز فيه البيع تجوز فيه الهبة والصدقة والرهن " وسترده نماذج من هذا القبيل في معرض الحديث عن المسار التاريخي للقواعد الفقهية .

٣. تخريج القواعد الفقهية من تراث العلماء

التخريج لغة يفيد معنى الإخراج والاستخراج ، وفي الاصطلاح استعمل في طائفة من العلوم ، والمراد -هنا- استعمال الفقهاء والأصوليين ، وللتخريج عندهم إطلاقات ، منها : إطلاقه على توجيه الآراء المنقولة عنهم وتعليلها ، ومنها : إطلاقه على التوصل إلى أصول الأئمة وقواعدهم التي بنوا عليها ما توصلوا إليه من أحكام في المسائل الفقهية المنقولة عنهم ، والمراد هنا هو الاستعمال الأخير .

وفيما يلي نذكر أهم الطرق التي سلكها العلماء في تخريج القواعد ، مع ذكر أمثلة

○ التخريج عن طريق الاستقراء

يغلب على القواعد المخرجة بهذا الطريق أنها من القواعد الخاصة أو المختلف فيه
مثال : " ما غير الفرض في أوله غيره في آخره " فهذا أصل خرجه الكرخي للإمام
أبي حنيفة من اثني عشر فرعاً فقها في باب الصلاة ، كان حكمها - وفق ما تم
استقراءه - واحداً .

والأمثلة كثيرة فاستزدها من الأصل .

○ التخريج عن طريق القياس

يعد القياس من أكثر وسائل الاستنباط والتخريج استعمالاً عند العلماء ، ولم يكن
عملهم به مقصوراً على التعرف على أحكام الجزئيات ، بل أعملوه في تخريج
القواعد والوصول إلى الضوابط والأصول ، ولكن الملحوظ أن قياساتهم في هذا
المجال لم تكن جامعة لكل شرائط القياس ، ولا سيما ما يتعلق بالعلة وما ينبغي لها
من الصفات والشروط ، وأساس عملهم في هذا المجال هو : إدراك التشابه
والتسوية في الأحكام ، فإذا ما وجدوا حالة تشبه حالة أخرى في حكمها ألحقوها
بها وكونوا من ذلك قاعدة ، وقد شمل هذا التخريج مختلف أنواع القياس ، ولكن
توظيفهم لقياس الطرد أو العلة كان أكثر من توظيفهم لقياس الدلالة أو العكس .
فهاك أمثلة لبعض القواعد المخرجة عن طريقي قياس الطرد وقياس الأولى .

التخريج عن طريق قياس الطرد : فالقواعد التي خرجت عن هذا الطريق كثيرة جدا ، منها :

١ - الكتاب كالخطاب

٢ - الإشارة المعهودة للأخرس كالبيان باللسان

٣ - المعروف عرفا كالمشروط شرعا

التخريج عن طريق القياس الأولى : وهو من أنواع قياس الطرد ، لكن مزيته أن المعنى الذي كان الحكم لأجله في الأصل هو أكثر تحققا في الفرع منه في الأصل ، وهناك طائفة من القواعد خرجت عن هذا الطريق ، منها :

١ - كل عضو حرم النظر إليه حرم مسّه بطريق أولى .

٢ - من ملك التنجيز ملك التعليق ، ومن لا فلا .

٣ - ما ضمن صحيحه ضمن فاسده ، وما لا فلا .

○ التخريج عن طريق الاستصحاب

الاستصحاب من مادة "صحب" التي هي أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربتة ، وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه ، وفي الاصطلاح يذكر له تعريفات منها :

أن الاستصحاب : هو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول . وأكثر العلماء يحتجون به ، وأساسه مبني على العلم بعدم المغيّر للحالة السابقة ، وليس على عدم العلم بالدليل .

فكما اعتمد العلماء على الاستصحاب في التعرف على أحكام الجزئيات ، فقد اعتمدوا عليه في تكوين قواعد فقهية .

ومن القواعد التي يمكن أن يقال بأنها مبنية على هذا الطريق ما يلي :

١ - الأصل بقاء ما كان على ما كان .

٢ - الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته .

○ التخريج عن طريق الاستدلال العقلي

وهذا باب واسع لا يتحدد بمجال معين ، ونقتصر على ذكر ثلاثة جوانب منه .

أولها : التخريج من امتناع الجمع بين المتنافيين

وقد خرج عن هذا الطريق قواعد وضوابط متعددة ، منها :

١ - الساقط لا يعود .

٢ - لا يقوم البديل حتى يتعدّر المبدل منه .

٣ - كل ما له ضدّ فإنه يرتفع بطروئه عليه .

ثانيها : التخريج عن طريق التلازم .

وهذا باب واسع يتناول طائفة من الأمور ، منها النوع المتقدم ، وفيما يلي ذكر

لبعض القواعد التي يتصور تخريجها عن هذا الطريق :

١ - إذا سقط الأصل سقط الفرع

٢ - الرضا بالشيء رضا بما يتولّد منه ، واعتراف بصحته .

٣ - إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه

ثالثها : التخريج عن طريق استدلالات عقلية متنوّعة .

وهنا نذكر طائفة أخرى من القواعد ، أساسها الاستدلال العقلي ، وهي متردّدة بين أنواع متعدّدة ، وقد يدخل بعضها في أحد النوعين السابقين ، وهي قواعد كثيرة ، منها :

١ - المشغول لا يشغل .

٢ - الاشتغال بغير المقصود إعراض عن المقصود .

٣ - ما جاز لعذر بطل لزواله .

○ التخريج عن طريق الاجتهاد في تحقيق المناط أو تنقيحه

وهذا النوع من الاجتهاد واسع جدا ، وقد تولّدت عن طريقه قواعد وضوابط وأصول كثيرة .

والمقصود بالمناط عند جمهور الأصوليين علة لحكم ، والمراد بتحقيقه هو الاجتهاد في معرفة وجوده في آحاد الصور ، وأما تنقيحه فهو تهذيبه بإبعاد ما لا مدخل له في مناط الحكم .

وهنا نريد بتحقيق المناط وتنقيحه ما هو أوسع دلالة من ذلك ؛ إذ هو يشمل في كلامنا هنا القواعد والضوابط والأصول ، وما يتحقق به معناها ، أو معاني ما تركّب منه ، وتوضيحا لذلك نقول : إن قاعدة " اليقين لا يزول بالشك " مثلا ، ينظر في تحقيق مناطها من جهات ، منها ما يتحقق به المعنى العام للقاعدة ، كقاعدة " لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح " و " لا مساع للاجتهاد في مورد النص " ، ومن الاجتهاد في تحقيق مناط ما تركّب منه = النظر فيما يتحقق به

اليقين الذي لا يزول بالشك ، والنظر في تحقيق مناط ما يتحقق به الشك الذي لا يزول به اليقين ، فمما يتحقق به معنى اليقين "الأصل العدم" و "الأصل براءة الذمة" و "الأصل في الأعيان الطهارة" .
وأما ما يتعلق بتنقيح المناط فنوضح ما نريد منه هنا بقولنا : إن قاعدة " العادة محكمة " مثلا ، إنما نشأت القواعد والضوابط المقيدة لها نتيجة لذلك ؛ إذ به أخرجت العادات التي لا تحكّم ، كقولهم "إنّما تعتبر العادة إذا اطّردت أو غلبت" و " لا عبرة بالعرف الطارئ " .

○ التخريج عن طريق الترجيح عند التعارض

ونعني بهذا الطريق أن العلماء حينما تعارضت لديهم أحكام بعض الجزئيات ، أو الأسباب التي تقتضيها نفيًا أو إثباتًا ، نظروا في وجوه الترجيح بينها ، ثم عمّموا ذلك ، وأسّسوا منها قواعد تُتبع في الترجيح في جميع الأحوال المشابهة ، ومن القواعد أو الضوابط التي خرّجت عن هذا الطريق ما يلي :

- ١- إذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع .
- ٢- لو تعارض الموجب والمسقط يغلب المسقط .
- ٣- إذا اجتمع السبب والمباشرة أو الغرور والمباشرة قدّمت المباشرة .

المسار السادس : دليّة القاعدة الفقهية

من الأمور التي ينبغي عدم إغفالها في بحث القواعد الفقهية النظر في دليّة هذه القواعد ، أي صحة جعلها دليلا يستند إليه في استنباط الأحكام ، ومدركا يؤخذ به في التعليل والترجيح .

ولقد تكلم عن ذلك عدد ممن كتبوا في القواعد الفقهية ، أو حققوا بعض الكتب المؤلّفة فيها من العلماء المعاصرين ، وتكاد آراؤهم تتفق على أن القواعد الفقهية لا تصلح أن تكون دليلا يستند إليه في استنباط الأحكام الشرعية ، إلا إذا كان أصلها مستندا إلى دليل من كتاب أو سنة أو غيرها .

وكان هذا الاستثناء يرفع أو يضيّق الخلاف في دليّة القاعدة نظرا إلى مصادر تكوين القواعد الفقهية ، فيعود الخلاف في النظر إلى مستند القاعدة ، كما هو الشأن في الفروع .

وقد تكلم عن هذه القضية من هم أسبق عصرا من هؤلاء ، وكانت لهم آراء مختلفة ، فمن استفاد من كلامه الاعتداد بالقواعد ، ومن استفاد من كلامه عدم الاعتداد بها .

وقد فهم بعض الباحثين من عبارات وردت في " الغياثي " لإمام الحرمين أنه ممن لا يرى صحة الاستدلال بالقواعد الفقهية ، ويقدم هذا الفهم أن إمام الحرمين بنى عشرات الأحكام في مختلف الأبواب على الأصول والقواعد ، وذلك في كتابه سالف الذكر .

وقد ناقش الأصل - باستفاضة - رأيي الذاهبين إلى عدم الاعتداد بالقواعد ،
ونقتصر على الخلاصة التالية التي قررها الشيخ يعقوب رحمه الله رحمة واسعة .

بعد الإحالة على مصادر تكوين القاعدة نقول :

■ إن القواعد التي هي نصوص شرعية تعتبر حجة ودليلاً يستنبط منه الأحكام الشرعية .

■ أما القواعد المستنبطة فيختلف الحكم فيها تبعاً للأمرين التاليين :

أ- المصدر والدليل الذي استنبطت القاعدة عن طريقه

ب- الاتفاق والاختلاف في القاعدة المستنبطة

ففي الحالة الأولى يختلف الحكم تبعاً للآتي :

أ- إن كانت القاعدة مستنبطة من النصوص الشرعية فيختلف أمرها تبعاً

لاتفاق العلماء أو اختلافهم بهذا الشأن ، فإن اتفقوا على ذلك كانت

القاعدة حجة ودليلاً صالحاً للاستنباط ، وإن اختلفوا في ذلك فالقاعدة

حجة صالحة للترجيح ولتفريع الأحكام عليها عند من استنبطها .

ب- وإذا كانت مستنبطة من الاستقراء فهي حجة في الترجيح وفي التخريج

والاستنباط وتفريع الجزئيات ، وإذا قام دليل على إخراج بعض جزئياتها

عمل بما يقتضيه الدليل في تلك الجزئيات ، وبقيت القاعدة على حالها فيما

عدا ذلك .

ولا يختلف الأمر بهذا الشأن في استقراء النصوص الشرعية عن التراث الفقهي

المنقول عن العلماء .

ج- وأما القواعد المستنبطة أو المخرّجة من الطرق الأخرى المذكورة في مصادر تكوين القاعدة = فهي تابعة لنوع الدليل ، ومدى الأخذ بما يترتب عليه من الأحكام ، ولصحة وسلامة التخرّيج أو الاستنباط عليه ، وهي تختلف قوة وضعفا تبعا للاتفاق أو الاختلاف في ذلك .

وفي الحالة الثانية ، أي الاتفاق والاختلاف في القاعدة المستنبطة ، فإن ذلك لا يؤثر في حجّية القاعدة على من استنبطها أو خرّجها ، وإنّما وجود الاختلاف يضيّق دائرة من يعمل بها ، ولكنها حجّة تتفرّع عليها الأحكام عند من خرّجها ، فشانها شأن الأدلّة المختلف فيها .

وفي ختام هذا المسار أنقل نصا قاله الشيخ يعقوب " فليست القواعد هي مجرد ديكور يزيّن المعرض الفقهي ، بل هي ... مصدر مشروع يتعرّف منها على أحكام ما لم ينصّ عليه ، ويستفيد منها المجتهد والمفتي والقاضي وغيرهم ، كلّ في مجاله الذي يعمل فيه ، ولا ندري ما معنى قولهم : إن القاعدة الفلانية تدخل في سبعين بابا من الفقه ، وأن القاعدة الفلانية هي ثلث العلم أو ربعه أو أكثر من ذلك = إذا كانت لا تصلح للحجّية؟! ، إن كتب الفقه شاهد غير مدفوع على قيام الفقهاء بالاعتماد عليها في مجال الاستنباط أو التخرّيج أو الترجيح . "

المسار السابع : النشأة التاريخية للقواعد الفقهية

وفي هذا المسار نتحدث عن نشأة علم القواعد الفقهية ، التي مرّت على عدة محطات نقف عندها أثناء هذا المسار ، فنبدأ بأولى تلك المحطات التي هي :

١ - القواعد الفقهية قبل تدوينها ، والنظر فيه قسمان :

○ الأول: القواعد قبل تدوين الفقه

فهذه المرحلة يمثلها عصر الصحابة ، وفترة من عصر التابعين منذ وردت على ألسنة الصحابة والتابعين لهم طائفة من العبارات تعدّ نموذجا من القواعد أو الضوابط أو الأصول الفقهية ، وعند النظر في تلك العبارات نجد أن الكثير منها يكون تطبيقا لنص شرعي في مجال خاص ، أو تعميما له ، أو مرادفا له ، أو استنباطا ذكيا قائما على الربط بين طائفة من المسائل .

وتوضيحا لهذا الأمر نذكر بعض النماذج الواردة عن الصحابة وعن التابعين ، فمما نقل عن عمر - رضي الله عنه - قوله : " من أخذ من التمر شيئا فليس عليه قطع حتى يؤويه الجرين " ، ومما نقل عن عليّ - رضي الله عنه - قوله : " ليس على صاحب العارية ضمان "

و " من أجر أجيرا فهو ضامن " ، ومما نقل عن ابن عباس - رضي الله عنه - قوله : " لا إيلاء إلا بحلف " و " لا فيء إلا في الجماع " ، ومما ورد على ألسنة التابعين قول شريح القاضي : " لا يقضى على غائب " و " كل خلع تطليقة بائنة " ، وقول إبراهيم النخعي : " كل قرض جرّ منفعة فهو ربا " وقول الشعبي : " المعتدي في الصدقة كمانعها " .

والأمثلة كثيرة ، وإنما الغرض هنا هو التمثيل والتوضيح .

○ الثاني: القواعد في مرحلة تدوين الفقه

ولما بدأ عصر التدوين الفقهي ظهرت طائفة كثيرة من القواعد والضوابط في ثنايا عرض مسائله وما تفرّع منها ، ولم يكن التعرّض إليها مقصودا في ذاته ، بل كانت ترد عرضا ، إما بيانا لحكم أو تعليلا له ، أو لإي سبب آخر .

وإذا سلّمنا بصحة نسبة كتاب " المجموع " إلى زيد بن عليّ المتوفى سنة (١٢٢هـ) قلنا إن مطلع القرن الثاني للهجرة كان بداية لتدوين الفقه الذي وردت في أثنائه بعض الأحكام العامّة التي هي بمثابة الضوابط والقواعد الفقهية ، ومما ورد في المجموع قول زيد : " لا شفعة إلا في عقار أو أرض " .

ويعد كتاب الخراج لأبي يوسف (ت : ١٨٢) من المصادر التي اشتملت على طائفة من الضوابط التي تدخل في المجال الذي نتكلم عنه ، نحو قول أبي يوسف : " كلّ أرض أسلم أهلها عليها وهي من أرض العرب أو أرض العجم فهي لهم وهي أرض عشر " .

وفي كتب محمد ابن الحسن الشيباني ، (ت : ١٨٩) المتعدّدة = الشيء الكثير من تلك القواعد أو الضوابط ، منها قوله : " كل أرض غلب عليها المسلمون فهي أرض خراج " .

وفي المدوّنة في الفقه المالكي وردت بعض العبارات عن مالك (ت : ١٧٩) ، يمكن إدراجها في الكليات أو الضوابط ، منها قوله : " كل ما لا يفسد الثوب فلا يفسد الماء " .

وفي كتاب الأم للشافعي (ت: ٢٠٤) نجد مادة غزيرة في هذا الباب كانت ترد عرضاً في كلامه ، أو في مجال تعليقات الأحكام ، وكان بعضها أساساً لعدد من القواعد والضوابط الفقهية التي أخذت مكانها في الكتب اللاحقة المؤلفة عن القواعد ، فمن عباراته التي أخذت مكانتها في كتب القواعد قوله : " لا ينسب إلى ساكت قول قائل ، ولا عمل عامل ، وإنما ينسب إلى كل قوله وعمله " ، وقوله : " إذا ضاق الأمر اتسع " ، أما الضوابط والكليات التي وردت في كلامه فكثيرة ، منها : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " " كل ما خرج من واحد من الفروج ففيه الوضوء " .

وإلى جانب ما تقدم فإن الإمام الشافعي ذكر من الأحكام ما كان نواة لعدد من القواعد والضوابط ، فمن ذلك قوله : " من خرج عاصياً لم يحلّ له شيء مما حرم الله - عزّ وجلّ - بحال " ، فهذا أصل القاعدة الفقهية " الرخص لا تناط بالمعاصي " .

وفي كتاب التلخيص لابن القاصّ (ت: ٣٣٥) من الكليات الشيء الكثير ، فمن ذلك قوله : " كل ما خرج من السبيلين فهو نجس إلا مني الرجل " " كل ما جاز السلم فيه جاز استقراضه إلا واحدة وهي الأمة " " كل ما جاز بيعه جاز رهنه إلا في ثلاثة أشياء " .

وعلى الرغم من ظهور أعلام الفقهاء المجتهدين في هذه الفترة وشيوع التدوين الفقهي فإنه لم يعتمد أحد منهم إلى تجريد القواعد والضوابط الفقهية في بطون كتب

خاصّة ، وقد يكون وضوح القواعد في أذهانهم علة لعدم تجريدهم ، أو لأنهم لم يدركوا حاجة آنيّة ملحّة ، وقد يكون لغير ذلك من الأسباب .

ومما يذكر في صدد الحديث عن نشأة القواعد حكاية أبي طاهر الدبّاس ، وممن نقلها جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١) قائلا : " حكى القاضي أبو سعيد الهروي : أن بعض أئمة الحنفية بهراة بلغه أن الإمام أبا طاهر الدبّاس إمام الحنفية بما وراء النهر ، رد جميع مذهب أبي حنيفة إلى سبع عشرة قاعدة ، فسافر إليه ، وكان أبو طاهر ضريرا وكان يكرر كل ليلة تلك القواعد بمسجده بعد أن يخرج الناس منه فالتف الهروي بحصير ، وخرج الناس ، وأغلق أبو طاهر المسجد وسرد من تلك القواعد سبعا ، فحصلت للهروي سعة فأحس به أبو طاهر فضربه وأخرجه من المسجد ، ثم لم يكررها فيه بعد ذلك ، فرجع الهروي إلى أصحابه ، وتلا عليهم تلك السبع . " ، وقد أورد على الحكاية تساؤلات تشكّك في صحتها .

وبهذا نجز الحديث عن المحطّة الأولى ، فقد آن الأوان للانتقال إلى المحطّة الثانية .

٢- القواعد في مرحلة تدوينها ، وللنظر فيه فروع :

• الفرع الأول: القواعد منذ بدء أفرادها بالتدوين إلى نهاية القرن

العاشر .

والنظر فيه قسمان :

○ الأول: القواعد من بداية تدوينها في منتصف القرن

الرابع إلى نهاية القرن السادس .

لا توجد معلومات كافية عن أولية تدوين القواعد أو الضوابط الفقهية ، وتعدّ

الأصول المنقولة عن أبي الحسن الكرخي (ت: ٣٤٠) أوّل جمع للقواعد

والضوابط والأصول ، وهي تقع في (٣٩) ضابطاً أو قاعدة أطلق عليها اسم

"الأصول" ، وهي من الضوابط الخاصة بالمذهب الحنفي .

وأقدم ما عثر عليه من المصنفات في هذا الفن هو كتاب "تأسيس النظائر" لأبي

الليث السمرقندي (ت: ٣٧٣) ، وهو مطابق لكتاب "تأسيس النظر" المنسوب

إلى أبي زيد الدبوسي (ت: ٤٣٠) باستثناء اختلافات يسيرة .

ولا يعلم بعد ذلك كتب مؤلّفة في هذا الفنّ حتى مطلع القرن السابع ، وهو الفترة

التالية لهذه الفترة .

○ الثاني: القواعد من بداية القرن السابع إلى نهاية القرن

العاشر .

وفي مطلع القرن السابع ألف أبو حامد الجاجرمي (ت: ٦١٣) كتاب "القواعد في

فروع الشافعية" ، ولا توجد معلومات واضحة عن الكتاب ، كما في الأصل .

ومما ألف في هذا القرن كتاب "قواعد الأحكام في مصالح الأنام" لعز الدين بن

عبد السلام (ت: ٦٦٠) ، وهو نمط خاص من التأليف ، ولا يشبه ما ألف في

القواعد ، وهو كتاب عظيم الفائدة ، فيه قواعد وفوائد وتقسيمات وضبط لطائفة

من المباحث الفقهية ، مع عناية كبيرة ببيان المقاصد والمصالح ، ويطلق عليه " القواعد الكبرى " مقابلة بكتابه " الفوائد في اختصار المقاصد " ، المسمّى بالقواعد الصغرى .

أما القرن الثامن فكان بداية ازدهار القواعد الفقهية والتأليف فيها ، كما يعدّ بداية عنوانه كتب القواعد باسم " الأشباه والنظائر " ، وكان ذلك على يد صدر الدين ابن الوكيل (ت: ٧١٦) ، الذي ألف كتابه " الأشباه والنظائر " على نمط لم يسبق إليه ، وأثنى عليه العلماء كثيرا ، وصار كتابه هذا القاعدة التي انطلقت منها كتب القواعد في المذهب الشافعي ، وعلى أهميّة الكتاب إلا أنّه أخذ عليه عدم الترتيب .

وفي هذه الفترة ألف نجم الدين سليمان الطوفي الحنبلي (ت: ٧١٦) كتابه " القواعد الكبرى ، والقواعد الصغرى " ولا توجد معلومات كافية عن هذين الكتابين .

ومما ذكر في هذا المجال " القواعد النورانيّة " لابن تيمية (ت: ٧٢٨) ، لكنّ هذا الكتاب ليس على نمط كتب القواعد ، وهو بالكتب الفقهية أشبه ، واحتوى على طائفة من القواعد والضوابط والشروط التي لا يسمّى أكثرها قواعد في اصطلاح أهل هذا العلم .

ومما ذكر في هذه الفترة كتاب " المذهب في ضبط قواعد المذهب " لمحمد بن راشد البكري القفصي المالكي (ت: ٧٣٦) وفي الأصل " ليست لدينا معلومات عن طبعة هذا الكتاب " .

وفي النصف الثاني من هذا القرن ألف أبو عبد الله المقرئ المالكي (ت: ٧٥٨) كتابه القواعد ، الذي جمع فيه ١٢٠٠ قاعدة وضابط في الفقه المالكي ، ويعتبر هذا الكتاب ككتاب ابن الوكيل أساسا لكثير من كتب قواعد المالكية ، وقد رتبته على أبواب الفقه ، وأخذ عليه بأنه أقحم على الكتاب عددا من الحكم وكلام الفلاسفة والأقوال المشهورة وبعض الأمثال .

وبعد المقرئ وفي النصف الثاني من القرن الثامن ظهرت طائفة من المؤلفات القيمة التي حررت أو أضافت ورتبت ما تقدمها من المؤلفات في النصف الثاني من هذا القرن ، ومن أهم هذه المؤلفات :

١ - المجموع المذهب في قواعد المذهب ، لأبي سعيد خليل بن كيكلي العلائي الشافعي (ت: ٧٦١) ، وقد استمد مادته من أشباه ابن الوكيل ، واختلف عنه في الترتيب ، وذكر للعلائي كتابان في القواعد هما "الأشباه والنظائر" و "قواعد العلائي" ولكنها ليسا غير كتاب "المجموع المذهب" ، بل هما الكتاب نفسه.

٢ - القواعد الفقهية لابن قاضي الجبل الحنبلي (ت: ٧٧١) ، ويبدو أنه كتاب في الفقه ، تضمّن قواعد فقهية منبثة في مباحثه ، على خلاف الترتيب المعهود في كتب القواعد .

٣ - القواعد الفقهية لابن المطهر الحليّ من علماء الشيعة الإمامية ت: (٧٧١) ، وشرحه مؤلفه في "إيضاح الفوائد في حلّ مشكلات القواعد" ، ولا نعلم عن محتوياته شيئا .

- ٤- الأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي الشافعي (ت: ٧٧١) ، وهذا الكتاب يمثل أرقى ما وصل إليه المنهج التألفي في القرن الثامن ، وميزته أن مؤلفه أفصح عن منهجه ، وعن محتويات كتابه .
- ٥- الأشباه والنظائر لجمال الدين الإسني (ت: ٧٧٢) ، وليس لدينا معلومات كافية عنه .
- ٦- القواعد والفوائد في الفقه والأصول والعربية لمحمد بن مكي العاملي الشيعي الإمامي (ت: ٧٨٦) ، ففيه قواعد أصولية كثيرة ، وقواعد وضوابط فقهية ، ويعدّ أول مصنف في قواعد فروع الشيعة الإمامية .
- ٧- مختصر المجموع المذهب لمحمد بن سليمان الصرخدي الشافعي (ت: ٧٩٢) ، وقد جمع فيه بين قواعد العلائي والتمهيد للإسني ، مع الزيادة والتنقيح فيهما .
- ٨- المثور في القواعد لمحمد بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤) ، وقد جمع فيه قواعد وضوابط وتقسيماً ، ورتبه على حروف المعجم ، وهو أول كتاب في القواعد يتبع هذا المنهج .
- ٩- تقرير القواعد وتحرير الفوائد لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥) ، وقد طبع باسم " القواعد لابن رجب " ، ذكر فيه مؤلفه ١٦٠ قاعدة ، والملاحظ عليه أن أكثر قواعده ضوابط بحسب الاصطلاح ، وهو كتاب قيم أثنى عليه العلماء .

١٠ - القواعد في الفروع لشرف الدين عيسى بن عثمان الغزّي الشافعي (ت):

(٧٩٩).

تلك هي أهمّ الكتب التي عرفت في مجال القواعد في هذا القرن ، ومن الممكن تحديد بعض الملامح فيما يلي :

- ١ - تطوّر منهج عرض القواعد والضوابط الفقهية ، ففي بداية القرن الثامن وحتى منتصفه لم يكن لكتب القواعد منهج ترتيب معيّن كما في أشباه ابن الوكيل ، ثم اتخذت لها فيما بعد مناهج خاصة في التنظيم .
- ٢ - تحددت في النصف الثاني من هذا القرن ثلاثة مناهج لتنظيم القواعد وترتيبها ، وهي :

أ- ترتيب القواعد والضوابط وفق ترتيب الموضوعات الفقهية ، كما هو الشأن في قواعد المقرّي ، وقواعد ابن رجب .

ب- ترتيب القواعد وفق عمومها وخصوصها ، وموضوعها ، كما هو الشأن في مجموع العلائي ، وأشباه السبكي ، والقواعد لابن مكي العاملي .

ت- ترتيب القواعد وفق الترتيب الهجائي لحروف المعجم ، وهو المنهج الذي ابتكره الزركشي في المنشور .

أما القرن التاسع فقد كانت المؤلفات فيه عيالا على ما في القرن الثامن ، فالابتكار فيها محدود ، ومن أهمّ الكتب المؤلفة في القرن التاسع :

- ١ - الأشباه والنظائر لعمر بن علي الشافعي ، ابن الملتن (ت: ٨٠٤) ، وقد رتبه على أبواب الفقه ، وراجعته ثلاث مرات خلال أربعين عاما .
- ٢ - فوائد الحسام على قواعد ابن عبد السلام لسراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني الشافعي (ت: ٨٠٥) ، وهو شرح القواعد الكبرى
- ٣ - أسنى المقاصد في تحرير القواعد لمحمد بن محمد الخضري الزيري الشافعي (ت: ٨٠٨) .
- ٤ - تحرير القواعد العلائية وتمهيد المسالك الفقهية لأحمد بن محمد المقدسي الشافعي المعروف بـ ابن الهائم (ت: ٨١٥) ، وذكر له أيضا كتاب "القواعد المنظومة" .
- ٥ - نضد القواعد الفقهية على مذهب الإمامية للمقداد بن عبد الله الحلبي الشيعي الإمامي (ت: ٨٢٦) ، وله اختصار لكتاب ابن مكي العاملي .
- ٦ - القواعد لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني (ت: ٨٢٩) ، وفيه عدد كبير من القواعد الأصولية .
- ٧ - مختصر من قواعد العلائي وتمهيد الإسنوي لابن خطيب الدهشة (ت: ٨٣٤) ، ورتبه على أبواب منهاج النووي .
- ٨ - حواشي القواعد الفقهية لمحب الدين أحمد بن نصر الله الحنبلي (ت: ٨٤٤) ، وله مختصر لقواعد ابن رجب .
- ٩ - نظم الذخائر في الأشباه والنظائر لشرف الدين عبد الرحمن بن علي المقدسي (ت: ٨٧٦) .

١٠ - المذهب في قواعد المذهب لأبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي
المعروف بعظوم الذي كان حيًّا سنة (٨٨٩) .

ومنذ بداية القرن العاشر نضج التأليف في القواعد ، واستقرت صيغته ، ونظمت
مباحثه ، وأهم ما عرف من مؤلفات في هذا القرن هو ما يلي :

١ - القواعد الكلية والضوابط الفقهية لجمال الدين يوسف بن الحسن (ابن
عبد الهادي الحنبلي ت: ٩٠٩) .

٢ - الأشباه والنظائر لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي (ت:

٩١١) ، فهو يمثل أرقى أنواع التأليف في القواعد الفقهية ، جمعاً

ومنهجاً وتوثيقاً ، وللسيوطي كتاب " شوارد الفوائد في الضوابط

والقواعد " ذكره في مقدمة الأشباه ، ولم نقف على معلومات عنه .

٣ - منظومة المنهج المنتخب لأبي الحسن الزقاق التجيبي المالكي (ت:

٩١٢) ، وهي من المنظومات الشهيرة عند المالكية .

٤ - إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك لأبي العباس أحمد بن يحيى

الونشريسي (ت: ٩١٤) .

٥ - الكليات الفقهية لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن غازي

المالكي (ت: ٩١٩) .

٦ - شرح قواعد الزركشي لسراج الدين عمر بن عبد الله العبادي المصري

(ت: ٩٤٧) .

٧ - شرح المنهج المنتخب لابن الناظم أبي العباس أحمد بن علي الزقاق

(ت: ٩٣١) .

- ٨- النور المقتبس في قواعد مالك بن أنس لعبد الواحد بن أحمد الونشريسي (ت: ٩٥٥) ، ونظم فيه كتاب والده صاحب إيضاح المسالك .
- ٩- تمهيد القواعد الأصولية والعربية لتفريع فوائد الأحكام الشرعية لعلي بن أحمد العاملي الشيعي (ت: ٩٦٦) .
- ١٠- الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي (ت: ٩٧٠) .
- ١١- المقاصد السنية والقواعد الشرعية لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي ، (ت: ٩٧٣) ، وهو مختصر لقواعد الزركشي .
- ١٢- شرح المنهج المنتخب لأحمد بن علي المنجور المالكي (ت: ٩٩٥)
- القواعد من بداية القرن الحادي عشر إلى العصر الحاضر

تعدّ هذه الفترة من أخصب فترات التأليف في القواعد والضوابط الفقهية ، ومن أكثرها نضوجاً في الصياغة والشرح والتخريج عليها ، إلا أن غالب جهود المؤلفين كانت في ترسيم خطأ من سبقهم ، وشرح أو اختصار مؤلفاتهم أو نظمها . وقد كانت المؤلفات في هذه الفترة تدور على المجالات الآتية :

○ أولاً : كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي

يعدّ هذا الكتاب من أجمع ما ألفه الشافعية في هذا الموضوع ، ومن أفضلها ترتيباً ، واشتدّت عناية الشافعية به أكثر من غيره ، والمؤلفات التي درأت عليه متعددة ، فمنها الشرح والاختصار والتعليق والنظم ، ومن تلك المصنفات :

- ١- الفرائد البهية في القواعد الفقهية لأبي بكر بن أبي القاسم المعروف بـ ابن الأهدل (ت: ١٠٣٥) ، وقد كتب على هذا النظم شروح وحواش

- ، منها : المواهب السنيّة لعبد الله بن سليمان الجرهمي الشافعي
(ت: ١٢٠١) ، والمواهب العلية ليوسف بن محمد البطاح الأهدل (ت:
١٢٤٦) ، وإيضاح القواعد الفقهية لعبد الله بن سعيد اللحجي (ت:
١٤١٠) ، جعل نظم الفرائد نثرا ، والأقمار المضية لضياء الدين عبد
الهادي بن إبراهيم الأهدل ، والفوائد الجنية على المواهب السنية لمحمد
ياسين الفاداني (ت: ١٤١٠) ، وهي حاشية على شرح الجرهمي .
- ٢- الباهر في اختصار الأشباه والنظائر لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد القادر
الفاصي المالكي (ت: ١٠٩٨) .
- ٣- الفوائد المكية للسيد علوي بن أحمد السقاف (ت: ١٣٣٥) ، وله
مختصر لكتابه هذا .
- ٤- الدرر البهية في إيضاح القواعد الفقهية لمحمد نور الدين مروبونجر
المكي ، وهو تلخيص لبعض ما جاء في أشباه السيوطي .
- ثانيا: كتاب الأشباه لابن نجيم الحنفي
- يعد هذا الكتاب صاحب الحظ الأوفر من بين كتب القواعد الفقهية فقد كتب
حوله مؤلفات عدة ، وزادت شروحه أو تعليقاته على الأربعين ، وكان منبعاً
أساساً لمجلة الأحكام العدلية ، ولقد تأثر في الترتيب بأشباه السيوطي ، بل تأثر
بمادة كتابه ، ومما صنف حوله :

- ١- ذخيرة الناظر شرح الأشباه والنظائر لعلي بن عبد الله الطوري الحنفي
(ت: ١٠٠٤)

٢- نظم الأشباه والنظائر للسيد عبد الله بن محمد حجازي الشهير بابن

قضييب البان (ت: ١٠٩٦).

٣- غمز عيون البصائر لأحمد بن محمد مكي الحموي (ت: ١٠٩٨).

وفي الأصل أربعة وأربعون مؤلفا حول كتاب الأشباه لابن نجيم .

○ ثالثا: منظومة "المنهج المنتخب" وشرحها للمنجور

هذه المنظومة وشرحها من المجالات التي كثر فيها التأليف عن القواعد ، وقد بلغ عدد أبياتها (٤٤٣) بيتا ، ورتبت على الأبواب الفقهية ، وأما شرحها فله شهرة عند المالكية ، ومما ألف حول "المنهج المنتخب" أو تأثر بها :

١- التكميل لأبي عبد الله محمد بن أحمد ميارة (ت: ١٠٧٢) .

٢- المنهج إلى المنهج إلى أصول المذهب المبرج لمحمد الأمين الجكني

الشنقيطي (ت: ١٣٢٥)

٣- ومما تأثر بشرح المنجور : اليواقيت الثمينة في نظائر عالم المدينة لأبي

الحسن علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلهاسي المالكي (ت:

١٠٥٧) .

٤- المجاز الواضح في قواعد المذهب الراجح لمحمد يحيى المختار الولاتي

(ت: ١٣٣٠) .

○ رابعا : مجلة الأحكام العدلية

تعدّ هذه المجلة قفزة نوعية في مجال التدوين الفقهي ، وعرضه بأسلوب يختلف

عما عهد من العرض في كتب الفقه ، وقد كانت الحاجة ملحة في عهد الدولة

العثمانية لإصدار ما يشبه القوانين المدنية المطبقة في كثير من البلدان ، ولكن بأحكام أساسها الشرع الحنيف ، ومصدرها فتاوى وآراء علماء المسلمين من الحنفية ، وقد صدر أمر العمل بها في ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ ، وتألفت من (١٨٥١) مادة ، وقد حظيت المجلة باهتمام الفقهاء ورجال القانون ، وقد عرضت القواعد المذكورة على هيئة مواد اختيرت من كتاب الأشباه لابن نجيم ، وبعض كتب الحنفية ، وقد روعي في اختيارها حسن الصياغة والإيجاز ، وقد كتب حول المجلة وقواعدها شروح متعددة ، منها :

- ١ - درر الأحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ، كتبه مؤلفه بالتركية ونقله إلى العربية فهمي الحسين المحامي ، وربما كان أفضل شروح المجلة .
 - ٢ - شرح المجلة لخالد الأتاسي مفتي حمص (ت: ١٣٢٦)
 - ٣ - شرح مجلة الأحكام العدلية لمحمد سعيد المحاسني (ت: ١٣٧٤)
- خامسا : المؤلفات التي لم تتقيد بما ذكر

فهذه المؤلفات متنوعة الصور متعددة الشكل ، منها :

- ١ - مجامع الحقائق لأبي سعيد الخادمي (ت: ١١٧٦) ، وهو كتاب في أصول الفقه لكن ذيّله بعدد من القواعد رتبها على حروف المعجم .
- ٢ - الفرائد البهية في القواعد الفقهية لمحمود حمزة ، مفتي دمشق الشام (ت: ١٣٠٥)
- ٣ - منظومة القواعد الفقهية لعبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦) ، عدد أبياتها (٤٧) بيتا ، وله كتاب " القواعد والأصول ... " .

تلك كانت جوانب من نشاط العلماء في مجال القواعد الفقهية ، من بداية القرن الحادي عشر حتى العصر الحالي ، وقد انتخبت من المؤلفات المذكورة في الأصل ما يكون نموذجا ، فمن رام استزادة فعليه الأصل .

٣- الدراسات المعاصرة في مجال القواعد الفقهية

ظلت القواعد الفقهية فيما تقدم تدور في إطار الكتب السابقة شرحا أو اختصارا أو نظما ، وفي القرن الرابع عشر الهجري ، أو في وقت قريب منه ، برزت جهود متعددة يمكن تحديدها فيما يلي :

أ- تحقيق طائفة من كتب القواعد

والعمل في هذا المجال كان من نتائج حركة إحياء التراث الإسلامي بوجه عام ، والتراث الفقهي بوجه خاص ، ومن العوامل التي حفّزته متطلبات الحصول على الشهادات العليا .

وكان للجامعات الإسلامية أكبر الأثر في ذلك ؛ إذ عن طريقها حققت ونشرت طائفة من كتب التراث ، وذكر الشيخ يعقوب عددا من كتب التراث المحققة ، ويسهل للقارئ الاطلاع على ما حقق من كتب .

ب- استخلاص القواعد الفقهية من كتب الفقه

ومما ظهر من الدراسات المعاصرة اتجاه عدد من الدراسين إلى استخراج القواعد الفقهية من أمّهات الكتب الفقهية ، ومما ساعد هذا الاتجاه المتطلبات الأكاديمية

للحصول على الشهادات العلمية العالية ، ومن هذا النوع من التأليف : قواعد
الفقه المالكي من خلال كتاب الإشراف ، أعده الدكتور محمد الروكي ، والقواعد
الفقهية في كنز الراغبين ، أعده الدكتور لبيب نجيب ، وهناك بحوث أخرى في
هذا المجال ، فراجع الأصل .

ومما يلحق بهذا النوع من التأليف أن بعض محققي كتب التراث كانوا يستلخصون
القواعد الواردة في تلك الكتب ، ويذكرونها ملاحق في آخر الكتاب ، أو في مقدمة
التحقيق .

ت- رصد القواعد الفقهية وإحصاؤها

هذا عمل يفتقر إلى الاستقراء والمتابعة في كل الكتب الفقهية ، وهو عمل يحتاج
إلى جهود جماعية ، ومع ذلك فإن بعض الباحثين سلكوا هذا الطريق وحدهم ،
ومما صدر في هذا المجال : قواعد الفقه للسيد محمد عميم الإحسان المجددي ،
واحتوى على خمس رسائل ، وجمع (٤٢٦) قاعدة ، وموسوعة القواعد الفقهية
التي جمعها الدكتور محمد صدقي البورنو .

ث- تخصيص قواعد معينة بالدراسة

ولقد جرى العلماء المتقدمون في هذا الميدان ، فخصّوا بعض القواعد بالدراسة ،
ومن هؤلاء العلماء :

١ - أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤) في كتابه الأمنية في

إدراك النية .

٢- وعلي سلطان محمد القاري (ت: ١٠١٤هـ) في رسالته " تطهير الطوية

بتحسين النية " ، وهناك كتب تناولت النية ولكن بمنهج مختلف عن

الكتابين السابقين .

٣- ابن عابدين (ت: ١٢٥٢) في رسالته " نشر العرف في بناء بعض

الأحكام على العرف " .

هذا وإن الدراسات المعاصرة أوسع وأشمل مما ذكر ، وأكثر تنظيماً وترتيباً ؛ لأن الكتب المؤلفة في القواعد قد قدمت مادة علمية فقهية تمهد لمثل تلك الدراسات ،

ومن هذه الدراسات :

١- دراسات متعلقة بقاعدة " الأمور بمقاصدها " .

٢- دراسات متعلقة بقاعدة " المشقة تجلب التيسير " .

٣- دراسات متعلقة بما يسمى نظرية " الضرورة الشرعية " .

٤- دراسات متعلقة بقاعدة " العادة محكمة " .

٥- دراسات متعلقة ببعض القواعد المتفرقة ، مما لم يكثر التأليف في مجالها .

وفي كل مجال مما سبق دراسات عديدة ، وبحوث كثيرة ، ذكر في الأصل عدد كثير

منها .

ج- دراسة علم القواعد الفقهية دراسة نظرية

وقد ظهرت طائفة من الدراسات التاريخية والنظرية لعلم القواعد الفقهية ، وهي

تتراوح بين الأصالة في البحث والعمل المتعجل ، منها ما هو بحوث أو كتب

مستقلة ألفت عن تاريخ علم القواعد ، على اختلاف في الجودة وحسن العرض ،

وشمولية أطراف الموضوع ، ومنها ما هو مقدمات كتبها بعض المحققين لكتب القواعد ، أو مقدمات لبعض الكتب التي خصت قواعد معينة بالدراسة .

ومن أهم ما ألف في تاريخ علم القواعد الفقهية :

١ - القواعد الفقهية ، للدكتور علي أحمد الندوي

٢ - نظرية التعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء ، للدكتور محمد

الروكي ، ولكنه وسّع الكلام في أثرها في الاختلافات الفقهية .

٣ - القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباسين .

وقد ذكر الدكتور يعقوب بحوثا عديدة عن تاريخ هذا العلم ، وأرى - بعد الاطلاع على محتوى عدة بحوث في مجال تاريخ علم القواعد - أن أهمها هو بحث الشيخ يعقوب ؛ لحسن عرضه ، وشمولية مادّته ، وتحقيق معلوماته .

هذا وإني أرجو أن تكون هذه النبذة أولى حلقات سلسلةٍ عن "ملخصات تاريخ العلوم" ، فاللهمّ وقد خرت لي عزيمة على رشد فأسألك ثباتا في الأمر ، وتاماً في السير .

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد .

٢٩ / رمضان / ١٤٤٤

